الحواشي المدنية

على شرح المنظومة البيقونية

الحواشي المدنية

على شرح المنظومة البيقونية

للإمام عبد الله آل سراج الدين الحسيني

المتوفى ١٤٢٢هـ

الأستاذ الدكتور

محيي الدين بن محمد عوامة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله حَقَّ حَمْدِه، حمدًا لا أوَّلَ لمُبْتَداه، ولا آخِرَ لمُنْتهاه، يَلِيْقُ بِجَلالِ وجْهِهِ، وعظيمِ سلْطانِه ومَجْدِه، وأصلِّي وأُسَلِّمُ على خَيْرِ خَلْقِه، وأَفْضَلِ أنبيائه ورسله، سيِّدِنا ونبيِّنا محمَّدٍ وآله وصحبه، وتابعيه مِمَّنْ سارَ على نَهْجِه، إلى يوم الدين.

وبعد :

فهذه حواشٍ وفوائد، وتَنْكِيْتاتٌ وفرائد، على كتاب «شرح المنْظُومة البَيْقُونِيَّة» لفضيلة شَيْخِنا العَلَّامة الشَّيخ عبدِ الله سِرَاجِ الدِّيْن رَحِمَهُ الله تعالى، قد أكْرَمَنِي الله تعالى بِتَدْوِيْنِها، لَمَّا دَرَسْتُ هذا الكِتابَ المبارَكَ على فضيلة سيِّدي العَلَّامةِ الوالدِ حَفِظَه الله تعالى بِخَيْرٍ وعافِيَة، مَرَّاتٍ تِلْوَ مَرَّات[1]. فكُنْتُ أقيِّد شرْحَه، وأدوِّن لفْظَه، وأراجِعُه فيما كتَبْت، لِيَضْبِطَ لي ويُصَحِّح ـ فهُو منسوبٌ إليه ـ، فيُكْرِمُني بِذلِكَ وزِيادَة.

ثُمَّ اقْشَعَرَّت البلادُ مِنَ العِباد، ورُعِيَ الهَشِيْمُ بَعْدَ صَوْحِ النَّبات، فأَقْرَأْتُ هذا الكتابَ بعْضَ الطَّلَبَةِ والمحِبِّيْن، فكنت أُعِيْدُ الكَرَّة، وأذهبُ إلى حضْرَةِ سيِّدي الوالدِ ـ أيضًا ـ فأقرأ ما أُرِيْدُ قِراءتَه، للاستِزادة والاستِفادة، فأرى في كلِّ مرةٍ الجديدَ، وارتفاعَ العَطاءِ ودِقَّةَ التَّحْقِيْق، فكنت أُدَوِّن ولا أُفَوِّت، إلى أن كَمُل عِنْدي ما اكتَمَل.

---

(١) كان أولها بعد عشاء يوم الأحد ١٤١٦/٠٤/٢٩هـ في منزلنا في المدينة المنورة.

ومرْحَلَةٌ ثالِثَةٌ أيْضًا : نظَرْتُ فيما أَبدعَ به حضْرَة سيِّدي الوالدِ من تعليقاتٍ حافِلَةٍ على كتاب «**تدْريب الرَّاوي**»، فَقارَنْتُ بينها وبين ما كنْتُ كتَبْتُه أوَّلاً، لأنَّ العالِمَ المشتغلَ في ازدِيادٍ دومًا، وتحْليقٍ أبدًا، فكان ـ والحمدُ لله ـ الوِفاقُ تامًّا، والرَّأي مُتَّحِدًا، فصارَ هذا الكتابُ مُمَهِّدًا لمن أرادَ الدُّخول على ذلك الكتابِ ومدرِّجًا، فاكتَمَل بذلك عِنْدي سُلَّمُ تدْرِيْسِ عِلْمِ مصطلَح الحديث الشَّريف، الذي جعلْتُه في أرْبَعِ مُسْتَوَيات.

المستوى الأول :

ما كتَبْتُه تحْتَ عُنْوان: «**توضيحُ عِلْمِ مصطلح الحديث الشَّريف، منهجٌ درْسِيٌّ بالرَّسْمِ الشَّجَرِيِّ**»، وهو مختصَرٌ لطِيْف، لِشَرْحِ شيخِنا الشَّيخ عبد الله سراج الدِّين رحمه الله، مع تَنْقِيْحٍ وتَحْرِيْرٍ، وإعادَةِ هيْكَلَةٍ وتَرْتِيْب، متضَمِّنًا رسوماتٍ بيانِيَّة، وتشْجِيْراتٍ توضِيْحِيَّة، لأرْكَانِ كُلِّ بابٍ مِنْ هذا الفَنِّ، ليَتعرَّفَ الطَّالِبُ على أُصولِ الأبوَابِ وتَفْرِيعاتِهَا، فتُرسَمَ في ذِهْنِه، وتُحْفَظَ في ذاكِرَتِه، ولِكُلِّ عَصرٍ أُسلُوبٌ.

المستوى الثاني :

كتابي هذا: «**الحواشي المدنِيَّة على شرح المنظومة البيقونيَّة**»، وهو خُلاصةُ ما استفدْتُه من حضْرةِ سيِّدي العَلاَّمة الوالد، من تعليقاتٍ وتنْقِيْحاتٍ لهذا العِلْم الشريف، وأَرى أنَّ مَنْ يتْقِنُه ويسْتَوْعِب مسائِلَه يسْهُل عليه الانتقالُ إلى ما بعْدَهُ بِيُسْرٍ وسُهُولة.

المستوى الثالث :

كتاب: «**تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النواوي**» بالتعليقات الحافلة التي طرَّزَ بها حضرة سيِّدي الوالد هذا الكتاب، فقد حرَّر مسائِلَه، وأظهر مكنُونه، وأبرزَ محاسِن جماله، فاستقرَّ به العِلم وكمُل، والحمْدُ لله.

المستوى الرابع :

وهو لأهلِ التَّخصُّص العالي في هذا العِلم الشريف، وخاصَّةً للسَّادة الحنفيَّة، حيث كتبت لهم: «**المسائل الأصوليَّة المختلف فيها بين الحنفيَّة والشافعيَّة البَزْدَوِيُّ وابن السُّبْكِيِّ أنموذجًا**».

وخُلاصتُه: أن عِلْمَ مصطلحِ الحديثِ الشَّريفِ استَقرَّ على رأيِ السَّادةِ الشَّافِعِيَّة رضي الله عنهم، بقواعدِهِ وأحْكامِه، ولكن للسَّادةِ الحنفيَّة: مسائلُ عِدَّة، قد اختلفَ فيها الرأْيُ معَ السَّادةِ الشَّافعِيَّة، وبناءً عليه: اختلف فيها الحُكْمُ الشَّرْعيُّ بينَهُما بناءً على اختلافِ اعتمادِهم للحديثِ النَّبويِّ قبولاً أو ردًّا.

فقُمْتُ بِجمْعِ هذهِ المسائلِ الخلافيَّة بين الحنفيَّة والشَّافعيَّة، وأوضحْتُ فيها اصطلاحَ الطَّرَفيْنِ لهذا النَّوعِ، وما يترتَّبُ عليه من مسائلَ فقهيَّةٍ خِلافيَّةٍ، كان مرجِعُ ذلك: اختلافَهم في قاعدةِ التَّعامُلِ مع الحديثِ النبويِّ الشَّريف.

وبعد ثانية:

فإنَّ كتابَ «شرح المنظُومة البيقونيَّة» لشيخِنا العَلَّامةِ الشَّيخِ عبد الله سراج

الدين: كتابٌ كَتَبَ اللهُ لهُ القبولَ والانتشار، وما هذا إلَّا لإخلاصِ مُؤلِّفِهِ، وسِرِّ بَرَكةِ صاحِبِه، التي هيَ بَرَكةٌ مُمتدَّةٌ مِنْ أصلِهِ، مُسَلْسَلَةٌ مِنْ عِمادِهِ: كتابِ «تدريبِ الرَّاوي» المُتَقَدِّمِ الذِّكرِ.

فكتابُ شَيخِنا رحمَهُ اللهُ: مُختَصَرٌ لَطيفٌ مِن هذا الكِتابِ المُبارَكِ العَظيمِ، بِتعاريفِهِ وعِبارَاتِهِ، وأمثِلَتِهِ وتَوضِيحاتِهِ، مَعَ زيادَاتٍ عليهِ يَسيرَةٍ، رَجاءَ البَقَاءِ تحتَ مِظَلَّةِ الأكابِرِ، أعمِدَةِ الدِّينِ الأمَاثِلِ، ورُبَّانِ العلمِ الأماجِدِ.

وبهذا الهَدْيِ اهتدَيتُ، وعلى مِنوالِ شَيخِنا مَشَيتُ، رَجاءَ البَقاءِ تحتَ هذِهِ المِظَلَّةِ، والارتباطِ بهذِهِ السِّلْسِلَةِ.

لكنِّي رأيتُ أنْ أَقومَ بتغييرٍ كامِلٍ في تَرتيبِ العِلمِ والهَيكَلَةِ، خُروجًا عن تَرتيبِ صاحبَيِ «التَّدريبِ» و«البَيقونيَّةِ»؛ لِعلْمِي أنَّها رَغْبَةُ شيخِنَا القديمَةُ، حيثُ قامَ بفِعلِ شَيءٍ مِن ذلكَ في شَرحِهِ، وأَبْقى على البَعضِ الآخَرِ، إيْثارًا لتَرتيبِ النَّاظِمِ البَيقونِيِّ رحِمَهُما اللهُ تعالَى، فرَأيتُ إتمامَ الخُطَى، ومُتابَعَةَ السَّيرِ، في تَرتيبٍ مُنَسَّقٍ جَديدٍ، يَسهُلُ بِهِ العِلمُ في عَصرِنا على كُلِّ طالِبٍ، ويَستوعِبُهُ كُلُّ باحِثٍ[1].

فخلاصة عملي في هذا الكتاب:

ـ زيادةُ الشَّرحِ والتَّنْكِيتِ على بعضِ المسَائِلِ.

ـ تحرِيْرُ بَعْضِ المسَائِلِ العِلْمِيَّةِ الَّتي مشَى شيْخُنا على المُتَوارِدِ فيها، وكانتْ

(١) من مقدمة كتابي «توضيح علم مصطلح الحديث» صفحة ٦.

بِحاجَةٍ إلى تدْقِيقٍ.

وكنتُ أُلاحِظُ في هذه النُّقْطةِ وسابِقَتِها: مستوياتِ المستَهْدَفِينَ مِن هذا الكتاب.

ـ تخريجُ النُّقولِ مِن أقْوالِ شيخِنا الَّتي وقفْتُ على تخريجِها.

ـ حافظْتُ على تعليقات شَيْخِنا، وختَمْتُها بِقَولي: شيخنا.

ـ إن أضَفْتُ شيئًا داخلَ تعْلِيقاتِ شيْخِنا: وضعْتُهُ بينَ معقُوفَيْنِ تمْيِيْزًا له عنْ كلامِهِ رحمهُ الله.

ـ أعدْتُ ترتِيْبَ أنواعِ عُلُومِ الحديثِ كامِلاً، ولم أمْشِ فيها على ما رتَّبَه شيخُنا، لتُوافِقَ تشجيرَ الأنواعِ الحديثيَّةِ الَّذي مشَيْتُ عليه في كِتابِي «**توضيح علم مصطلح الحديث الشريف**»، وهذا الكتابُ هو المرحلةُ التَّاليةُ له، فتبقى الأنواعُ متَسلْسِلَةً في ذهن الطالب.

ـ أضَفْتُ التَّشْجِيْراتِ البيانيَّةَ التي وضعْتُها في الكتابِ السابقِ، لِتَبقَى مُرْتَسِمَةً في ذِهْنِ الطَّالبِ أيضًا وهو في هذهِ المرْحَلَة.

وما تَوْفيقي إلَّا باللهِ عليهِ توكَّلْتُ وإليهِ أُنِيْب.

إصطنبول
الثلاثاء ٧ رمضان ١٤٤٤ هـ
الموافق ٢٩ ـ ٣ ـ ٢٠٢٣ م

وكتبه
محيي الدين بن محمد عوامة

مقدمة الفن

بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمدٍ خاتمِ النبيينَ، وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعينَ.

وبعدُ: فقد جمعتُ في هذا الكتابِ ما اشتهرَ منَ العلومِ الحديثيةِ، وما يُحتاجُ إليه منَ المباحثِ والقواعدِ الاصطلاحيَّةِ، قاصدًا بذلكَ تيسيرَ السبيلِ، للطالبِ المبتدئِ بالتحصيلِ، راجيًا منَ اللهِ تعالى أن يُلهمني الصوابَ، وأن يضاعفَ لِيَ الثوابَ.

وقد ربطتُ تلكَ الأبحاثَ والمطالبَ الاصطلاحيَّةَ[1] بمتنِ «**المنظومةِ البيقونيَّةِ**» لسهولةِ حفظِها، وجُودةِ نظمِها ولفظِها.

ولم أتناولْ في كتابي هذا إلَّا الأصولَ المهمَّةَ التي يحتاجُها طالبُ علمِ التحديثِ، أو قارئُ كُتُبِ الحديثِ.

---

(١) يشير شيخنا رحمه الله إلى أنه جمع الأنواع المهمَّة من هذا العلم فقط، ولم يتعرض إلى ما يراه نوعًا تكميليًّا في هذا الفن، فجاءت معه الأنواع (٥٤) نوعًا اصطلاحيًّا، في حين أن عدد الأنواع عند صاحب البيقونية (٣٤) نوعًا فقط، أي زاد شيخنا على صاحب البيقونية (٢٠) نوعًا مهمًّا، وهذا عدد واسع جيّد، من أنواع تهم طالب علم الحديث.

والأنواع التي زادها شيخنا على صاحب البيقونية هي: المستفيض، المتواتر، المعلَّق، المُؤنَّن، المجاهيل، المحفوظ، الاعتبار والمتابع والشاهد، والمصحَّف، والمحرَّف، أحكام زيادات الثقات، رواية الأقران، رواية الأكابر عن الأصاغر، السابق واللاحق، المعروف، مختلف الحديث، الناسخ والمنسوخ، من تقبل روايته ومن تردُّ، تحمُّل الحديث وأداؤه، آداب المحدث، آداب الطالب.

آداب المحدِّث والسامع

لَمَّا كان مَقامُ التَّحديثِ مَقامًا رفيعًا مهيبًا، لِمَا فيه من الخلافة في التَّحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلَّم، فلذلك نبَّه العلماء على آدابٍ خاصَّةٍ، تتعلَّقُ بالمحدِّثِ، وبطالبِ الحديثِ، ونحْنُ نذْكُرُ أطرافًا مِنْ تلكَ الآدابِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

آداب المحدِّث:

ـ تصْحِيْحُ نِيَّتِه، وتطهيرُ قَلْبِهِ مِنْ أغْراضِ الدُّنْيا وأدْناسِها، وأغْراضِ النَّفْسِ ورُعُوناتِها، كَحُبِّ الرئاسةَ والسُّمْعَةَ.

ـ وأنْ يكوْنَ مَقْصُودُهُ من ذلكَ نشرَ الحديثِ، والتبليغَ عنْ رسولِ الله صلى الله عليه وسلَّم، مُحْتَسِبًا بذلك أجرَهُ عندَ اللهِ تعالى، لا يريدُ بذلكَ عَرَضًا دنيويًّا، فـ: «**إنَّما الأعمال بالنيِّات**».

وقدْ قالَ سفيانُ الثَّوْريّ: قلْتُ لِحَبِيْبِ بنِ أبي ثابتٍ: حدِّثنا. قال: حتى تجيءَ النيَّة[1].

وقيل لأبي الأحْوَصِ سلاَّم بن سُلَيْم: حدِّثْنا. فقالَ: ليْسَ لِيْ نيّة. فقالوا له: إنك تؤجر. فقال:

يُمَنــونني الخير الكــثير وليــتني ... نجــوتُ كفافًــا لا علــيَّ ولا ليــا

(١) وهو عند الخطيب في «الجامع» (٦٩٨)، وكذلك قول أبي الأحوص (٦٩٤).

قالَ الإمامُ النَّوويُّ: وقد اختُلفَ في السِّنِّ الذي يتصدَّى فيه لإسْماعِ الحديثِ؟ والصَّحِيحُ: أنَّهُ متى احتيجَ إلى ما عندَهُ، جلسَ لهُ في أيِّ سِنٍّ كان.

ـ وينبغِي أنْ يُمْسِكَ عن التَّحْديثِ إذا خَشِيَ التَّخْليطَ بِهَرَمٍ أوْ خرَفٍ أوْ عمًى، ويختلفُ ذلكَ باختلافِ النَّاس. اهـ.(١)

ـ وينبغي أنْ يكونَ المحدِّثُ جميلَ الأخلاقِ، حَسَنَ الطَّريقةِ والشِّيْمَة.

ـ والأَوْلَى أنْ لا يحدِّثَ بحضرةِ مَنْ هوَ أَوْلى منهُ لِسِنِّهِ، أوْ عِلْمِه، أو غيرِ ذلك.

ـ ويُستَحَبُّ إذا أرادَ حضورَ مَجْلِسِ التَّحْدِيْثِ: أنْ يتطهَّرَ بِوُضوءٍ، أوْ بِغُسْلٍ، ويتنظَّفَ، ويتطيَّبَ، ويَسْتاكَ، ويسرِّحَ لحْيَتَهُ، ويتمكَّنَ مِنْ جُلُوْسِهِ بِوَقارٍ وَهَيْبَةٍ.

كمَا أَسْنَدَ البيهقيُّ عنْ مالكٍ: أنَّه كان يفعلُ هذا، فقيل له؟

فقال: أُحِبُّ أنْ أُعَظِّمَ حديثَ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، ولا أحدِّثَ إلَّا على طهارةٍ متَمَكِّنًا.

---

(١) كما في «التدريب» ٤: ٥٠٨.

قال حماد بن سلمة رضي الله عنه: «من طلب الحديث لغير الله، مُكِر به»، «سير أعلام النبلاء» ٧: ٤٤٨.

وقال ابن معين وأحمد بن حنبل عن حماد هذا ـ كما في «سير أعلام النبلاء» ٧: ٤٤٧، ٤٥٠: «إذا رأيتَ الرجل يقع في حماد بن سلمة، فاتهمه على الإسلام».

وحماد بن سلمة: هو الذي كان سببَ توجُّه سيبويه إلى علم النحو.

ـ وكانَ يكْرَهُ أنْ يحدِّثَ في الطَّريقِ، أوْ هوَ قائِمٌ[1].

وروى البيهقيُّ عن عِدَّةٍ من السَّلَفِ: أنَّهمْ كانوا يَكرهونَ التَّحديثَ على غيرِ طهارةٍ.

وعن ابنِ المسَيِّبِ: أنّهُ سُئِلَ عنْ حديثٍ وهوَ مضطجعٌ في مرَضِهِ، فجَلَسَ وحدَّثَ بهِ.

فقيلَ لهُ: وَدِدْتُ لكَ أنَّكَ لمْ تتَعَنَّ!

فقالَ: كرِهْتُ أنْ أُحَدِّثَ عنْ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وأنا مُضْطَجِعٌ[2].

وعنْ مالكٍ أنَّه قالَ: مجالسُ العِلْمِ تُحتَضَرُ بالخُشُوعِ، والسَّكِيْنةِ، والوَقَارِ[3].

ـ ويُكْرَهُ أنْ يقومَ لأَحَدٍ، فقَدْ قيلَ: إذا قامَ قارئُ الحديثِ لأَحَدٍ، فإنّهُ يُكْتَبُ عليهِ خَطِيْئَةٌ.[4]

ـ وينْبَغِي الإنْصاتُ والسَّكِيْنةُ في مجْلِسِ الحديثِ، فإنْ رفَعَ أحدٌ صوْتَهُ، فإنَّ المحدِّثَ ينْبغي لهُ أنْ يزْجُرَهُ، كما كانَ الإمامُ مالكٌ يَفْعَلُ ذلك ويقولُ: قالَ اللهُ تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي﴾، فَمَنْ

---

(١) «المدخل» للبيهقي (١٧٩٠) بل كان الإمام مالك يكره أن يتحمل الحديث وهو قائم، كما في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (٩٧٦ ـ ٩٧٧).

(٢) رواه البيهقي في «المدخل» (١٧٩١)، والخطيب في «الجامع» (٩٨٠).

(٣) رواه البيهقي في «المدخل» (١٧٩٥).

(٤) ينظر التدريب ٤: ٥١٦.

رَفَعَ صَوْتَهُ عندَ حدِيْثِهِ صلى الله عليه وسلم، فكأنَّما رفَعَ صَوْتَهُ فَوْقَ صَوْتِهِ صلى الله عليه وسلم.[١]

ـ وينْبغي للمحدِّثِ أنْ يُقْبِلَ على الحاضرين كلِّهم، ويفتتحَ مَجْلِسَهُ ويَخْتِمَهُ بِحَمْدِ الله تعالى، والصَّلاةِ على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، ودعاءٍ يَلِيْقُ بالحال، وذلك بعْدَ قراءةِ قارِئٍ حَسَنِ الصَّوتِ شيئًا مِنَ القرآنِ العظيم.

فقدْ روى الحاكمُ عنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قالَ: كانَ أصحابُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم إذا اجتَمَعُوا، تَذَاكَرُوا العِلْمَ، وقَرَؤُوا سُوْرَةً[٢].

ـ وينبغي للمُحدِّثِ أنْ لا يَسْرُدَ الحديثَ على وجهٍ يَمْنَعُ مِنْ فَهْمِ بعْضِهِ.

فكانَ مالكٌ لا يستعجلُ ويقولُ: أُحِبُّ أنْ أتفَهَّمَ حديثَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم.

وذلك لِمَا جاء في «صحيح» مسلم[٣]، عن عائشةَ رضيَ الله عنها: أنه صلى الله عليه وسلم لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الحديثَ كَسَرْدِكُمْ.

---

(١) «الجامع» للخطيب البغدادي» (٩٦٨).

(٢) روى هذا المتن عن أبي نضرة: ابن السمعاني في «أدب الإملاء» (١٣٠)، وكذلك الخطيب في «الجامع» (١٢٢٩)، لكن رواية الحاكم (٣٢٥) بلفظ: عن أبي نضرة، عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ قال: كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا جلسوا كان حديثهم ـ يعني الفقه ، إلَّا أن يقرأ رجل سورة أو يأمر رجلًا يقرأ سورة.

(٣) ٤: ١٩٤٠ (١٦٠)، وكذا علقه البخاري.

وزادَ البيهقيُّ: إنَّما كانَ حديثُه فَصْلاً[١]، تفْهَمُهُ القُلُوبُ[٢].

ـ ويُستحَبُّ للمحدِّثِ: أنْ يعقِدَ مجلِسًا كلَّ أُسْبوعٍ لإِمْلاءِ الحديثِ، ويتَّخِذَ مُسْتَمْليًا محصِّلاً يَقِظًا[٣] ـ إن احتاج ، يبلِّغُ عنْهُ إذا كثُرَ الجَمْعُ، فإنْ كثُرَ الجَمْعُ وزادَ، فيَتَّخِذُ أكثرَ من مُسْتَمْلٍ واحدٍ، حَسبَ الحاجة[٤].

فقد أَمْلى أبو مسلمٍ إبراهيمُ بنُ عبدِ الله بنِ مسلمٍ الكَجِّي[٥] ـ نسبة إلى الكَجِّ، وهو الجِصُّ، ويقال له الكَشِّي، نسبة إلى جدِّهِ الأعْلى ـ فإنَّه لَمَّا أَمْلَى في رحبةِ غسَّان، كان في مجلسِهِ سبعةٌ مُسْتَمْلُون، يُبلّغُ كلٌّ منهم صاحبَهُ الذي يليهِ، وحَضَرَ ذلكَ المجْلسَ أربعونَ ألفَ مَحبرةٍ سِوى النَّظَّارة.

وينبَغي للمُسْتَمْلي: أنْ يسْتَنْصِتَ النَّاس، ثمَّ يقولُ للمحدِّث المُمْلي: مَنْ

---

(١) أي: بيَّنا ظاهرًا، كما في «النهاية» ـ ف ص ل. (شيخنا).

رواه البيهقي في «المدخل» (١٦٩٨) عن أبي يعلى، وهو في «مسنده» (٤٣٩٣).

(٢) وروى البخاري (١٢٧) عن سيدنا علي رضي الله عنه قال: «حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يُكذَّب الله ورسوله» وزاد البيهقي في «المدخل» (١٧١٣): «ودعوا ما ينكرون».

(٣) قالوا: لا كمستملي يزيد بن هارون.

وقصته: أنه كان في مجلس التحديث، فقال يزيد: حدثنا عِدّة ـ يقصد عدة أشخاص ـ، فقال المستملي: حدثنا عدة، ثم قال المستملي ليزيد: عدة ابن مَنْ؟، فقال له يزيد: عدة ابن فقدتُك!

(٤) اتخذ عاصم بن علي الواسطي ـ شيخ البخاري ـ عدة مستملين، وقدّروا مجلسه بـ: ١٢٠ ألفًا، وفي رواية بـ: ١٦٠ ألفًا.

(٥) المعروف في زماننا: بالجِبْس.

ذَكَرْتَ مِنَ الشُّيُوخِ؟ أو: ما ذكرتَ منَ الأحاديثِ؟ رحمَكَ الله، أو رضِيَ الله عنْكَ، وما أشْبَهَ ذلكَ.

وأنْ يُصَلِّيَ المسْتَمْلي بعْدَ المُمْلي على الرَّسولِ صلى الله عليه وسلم رافعًا صَوْتَهُ، كلَّما ذُكِرَ اسمُ الرسولِ صلى الله عليه وسلم، وأنْ يترضَّى على الصَّحابيِّ عنْدَ ذِكْرِ اسْمِهِ.

ـ ويَحْسُن بالمحدِّثِ: أنْ يُثْنِيَ على شيْخِهِ حالَ الرِّوايةِ بما هوَ أهْلُهُ، كقَوْلِ عَطَاءٍ: حدثَنِي الحَبْرُ البَحْرُ ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما.

وقول مَسْرُوْقٍ: حدَّثَتْني الصِّدِّيقَة بنْتُ الصِّدِّيقِ حَبيبةُ حبيبِ الله المبرَّأةُ.

وقول شُعْبَةَ: حدَّثَني سيِّدُ الفُقَهاء أيُّوب[1].

وكَقَوْلِ وَكِيْعٍ: حدثَني سفيانُ الثَّوريُّ أميرُ المؤمنينَ في الحديثِ[2].

ـ ولا يذكر أحدًا بلقبٍ يَكْرهُه، إلَّا لقبًا يميّزه عن النَّاس، مثل: غُنْدَر[3]، والأعْمَش، والحنَّاط[4]، وإن كره الملَقَّب ذلك.

---

(١) أي: السختياني.

(٢) روى هذه الأقوال الخطيب في «الجامع»، فقول عطاء (١٢٧٤)، وقول مسروق (١٢٧٥)، وقول شعبة (١٢٧٩)، وقول وكيع (١٢٨١).

(٣) غُنْدَر: المشوِّش، فقد كان محمد بن جعفر (غندر) في حلقة شيخه ابن جريج، وكان يسأله كثيرًا، حتى شوّش عليه المجلس، فقال له شيخه ابن جريج: أنت غندر. ينظر«سير أعلام النبلاء» ٩: ٩.

(٤) الحناط: أي بائع الحَنُوط، وهو ما يوضع للميت.

آدابُ طالبِ الحديث:

ـ ينبغي لطالبِ الحديثِ: إخلاصُ النِّيَّةِ لله عزَّ وجلَّ في طلبِهِ، والحذرُ من التوصُّلِ بهِ إلى أعراضِ الدُّنْيا، لما جاء في ذلكَ من الزَّجْرِ الشَّديدِ والتَّهْديدِ الأكيدِ.

ـ وينبغي له أنْ يتخَلَّقَ بالأخلاقِ الفاضلةِ، والآدابِ الجميلةِ، وأنْ يسْتَفْرِغَ الوُسْعَ في التَّحْصِيْلِ[1]، طالبًا من الله تعالى التَّوفيقَ والتَّسْديدَ والتَّيسيْر.

ـ وأنْ يَبدأَ بالسَّماعِ من أرجحِ شيوخِ بلَدِهِ، إسنادًا وعلمًا، وشهرةً ودينًا، فإذا فرغ من مُهِمَّاتِهم وسماعِ عوَالِيهِم، ارتحلَ إلى غيرِ بلدِهِ، كعادةِ الحُفَّاظ المبَرِّزيْن، ليظْفَرَ بأعالي أسانيدِهم، ولِيسْتفيدَ من مُذاكرتِهِم، ومجالسَتِهم، وفوائدِهم، وما هو مختصٌّ بهم، فقد رحلَ جابرُ بنُ عبد الله الأنصاريُّ رضي الله عنه إلى عبد الله بن أُنيس رضي الله عنه شهرًا كاملاً في حديثٍ واحد.

وقد جاءتْ أدلةٌ كثيرةٌ في مشروعيةِ ذلك، وكثرةِ أجرِه وثوابِهِ، حتى قالَ سيِّدي إبراهيمُ بنُ أدهمَ رضي الله عنه: إنَّ الله ليدفعُ البلاءَ عن هذهِ الأمَّةِ برِحْلةِ أصْحابِ الحديث[2].

---

(١) فلا يضيع لحظة من عمره دون فائدة، وخاصة في أيام طلبه.

(٢) كما هو عند الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» صفحة ١١٨.

من الغرائب: أن هناك إمامين بلغا درجة الإمامة في العلم، ولم يعرف عنهما الرحلة في طلب العلم، هما: الإمام مالك، والإمام النووي رحمهما الله تعالى.

ـ وينبغي لطالبِ الحديثِ: أنْ يَعملَ بما سمعَهُ مِنْ أحاديثِ العِباداتِ، والفضائلِ، والآدابِ، والأخلاقِ وغيرِ ذلك، فذلكَ زكاةُ ما جمعَ مِنْ الحديثِ وسببٌ لحِفْظِهِ.

فقد كانَ بشرٌ الحافي[1] رضي الله تعالى عنه يقولُ: يا أصحابَ الحديثِ، أَدُّوا زكاةَ الحديثِ: مِنْ كُلِّ مئتي حديثٍ خمسةٌ[2].

وقال عمرو بنُ قيسٍ المُلائيُّ: إذا بلغكَ شيءٌ من الخبَرِ، فاعملْ بهِ ولو مرةً، تكنْ مِنْ أهْلِهِ[3].

وقال وكيعٌ: إذا أردْتَ حِفْظَ الحديثِ، فاعملْ بهِ[4].

ـ وينبغي له تعظيمُ شيخِهِ، فإنَّه سببُ الانتفاعِ به، وأنْ يعتقدَ جلالَتَهُ ورُجْحانَه، ويتحَرَّى رضاه، ويحذرَ مِنْ سخَطِه، ولا يُضْجرَهُ بالتَّطْويلِ عليه، ويسْتشيرَه في أُمورِهِ التي تَعْرِض له، وما يشتغل فيه، وكيفية اشتغاله، وأن

(١) اسم فاعل، وياؤه ليست ياء نسبة، فهي مخففة.

(٢) كما في «حلية الأولياء» ٨: ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

وذكر الأصفهاني في «سير السلف الصالحين» صفحة ٤٧٧ عن ابن مسعود قوله: «ليس العلم بكثرة الرواية، ولكن العلم الخشية».

(٣) رواه الخطيب في «الجامع» (١٨٤، ١٨٥)، وأورده ابن الصلاح في «مقدمته» صفحة ٢٤٧، والسخاوي في «الغاية» ١: ١٤٤، كلهم بلفظ «الخير»، أما عند زكريا الأنصاري في «فتح الباقي» ٢: ١٢١ فجاء بلفظ: «الخبر»، وهو الأرجح لما نقله الزركشي في «النكت على ابن الصلاح» ١: ٥٢، بلفظ: «إذا بلغك شَيْء من الحَدِيث...».

(٤) رواه بنحوه ابن عبد البر في «الجامع» (١٢٨٦)، (١٩٧٩).

يصبر على جفوة شيخه.

قال الأَصْمَعِيُّ: مَنْ لَمْ يتحَمَّلْ ذُلَّ العِلْمِ ساعةً، بَقِيَ في ذُلِّ الجَهْلِ أبَدًا[١].

ـ وأنْ لا يُضِيعَ وَقْتَهُ في الاسْتِكْثارِ مِنَ الشُّيوخِ لمجرَّدِ اسمِ الكَثْرَةِ وصِيْتِها.

ـ ولا يَسْتَنْكِفَ أو يَسْتَحْيِي أنْ يأخُذَ العِلْمَ مِمَّنْ هو دُوْنَهُ في نسبٍ أو سِنٍّ أو غيرِهِ.

فقدْ قالَ مجاهدٌ: لا ينالُ العِلْمَ مُسْتَحْيٍ ولا مُسْتَكْبِرٌ[٢].

وقال عُمَرُ بنُ الخطَّابِ رضيَ الله عنه: مَنْ رَقَّ وَجْهُهُ رَقَّ عِلْمُهُ[٣].

وقالتْ أُمُّنا السَّيِّدةُ عائشةُ رضيَ الله عنْها: نِعْمَ النِّساءُ نساءُ الأنصارِ، لم يكن يَمْنعُهُنَّ الحياءُ أن يَتَفَقَّهْنَ في الدِّيْن[٤].

وقال وكيعٌ: لا يَنْبُلُ[٥] الرَّجُلُ حتى يَكْتُبَ عمَّنْ هوَ فوْقَهُ، وعمَّنْ هوَ مِثْله، وعمَّنْ هو دُوْنَه[٦].

---

(١) رواها البيهقي في «المدخل» (١٥١٤).

(٢) علقه البخاري (قبل ١٣٠)، وأسنده أبو نعيم في «الحلية» ٣: ٢٨٧.

(٣) رواه الدارمي في «السنن» (٥٥٠)، والبيهقي في «المدخل» (١٥١٩).

(٤) علَّقه البخاري (قبل ١٣٠)، ووصله مسلم ١: ٢٦١ (٦١).

(٥) النبيل: رفيع القدر، والنُّبل: رفعة القدر.

(٦) أي: ينطمس أثره وتختفي معالمه، توارد على هذه الكلمة: وكيع بن الجراح، وسفيان بن عيينة، كما تراه عند الخطيب في «الجامع» (١٧١٣، ١٧١٤، ١٧٢٠)، وينظر «تدريب الراوي» ٤: ٥٥٦.